العامل النحوي

بين الأسس النظرية والدلالات التواصلية عند النحاة

حالات أفعال القلوب الإعرابية أنموذجًا

د. معاذ بن سليمان الدخيّل.

أستاذ اللسانيات والنحو المشارك في قسم اللغة العربية وآدابها بكلية اللغات والعلوم الإنسانية في جامعة القصيم

العامل النحوي بين الأسس النظرية والدلالات التواصلية عند النحاة: حالات أفعال القلوب الإعرابية أنموذجًا

د. معاذ بن سليمان الدخيّل

الأستاذ المشارك، قسم اللغة العربية وآدابها بكلية اللغات والعلوم الإنسانية جامعة القصيم

تاريخ تقديم البحث: ٢٩/ ٢/ ١٤٤٥هـ **تاريخ قبول البحث:** ٢٦/ ٣/ ١٤٤٥هـ

ملخص

اهتمّت الدراسة بالنقود التي وُجّهت إلى نظام العامل النحوي من جهة اتّهامه بمجانبة المعنى بالقدر الذي جعل النحاة لا يهتمون بالمعاني التي يقصدها المتكلّم فاقتصر اهتمامهم على لغة مصنوعة تحجب الجوانب البلاغية في اللغة. وبيّنت أنّ تلك النقود كانت مدفوعة بدعوات التيسير ومناهضة التعقيد، ثم النزوع نحو الكفاية الوصفيّة العلميّة في دراسة اللغة وتخليصها من هذا النظام التفسيريّ الذي أُقحِم في اللغة من خارجها وأُوْجِدَ لتفسير التغيُّر الإعرابيّ؛ فكان بذلك قاصراً عن استيعاب موضوع علم النحو الذي يفترض أن يتوخّى معاني التراكيب ومقاصد المتكلّمين. وتتبّعت بعد ذلك نصوص النحاة وتحليلاتهم لنماذج من تلك الظواهر اللغويّة التي كانت منطلقًا لدعوى الناقدين، فدرست أفعال القلوب وتردّدها بين حالات الإعمال، والإلغاء، والتعليق، وانتهت إلى أنّ تعامل النحاة مع نظام العامل النحويّ له صور متعدّدة بين التصوّر المتقدّم والمتأخر، فلئن كان بعض المتأخرين مهملًا لجوانب اللغة التواصليّة فإنّ ذلك لا يمكن أن يكون كافيًا للمجازفة بتعميم الحكم على النحو العربيّ وتصوّراته، فقد انتهت الدراسة إلى أنّ أقوال النحاة المحقّقين وتصوّراتهم لنظام العامل كانت مستوعبة للدلالات التواصليّة التي تحملها تراكيب اللغة المتعدّدة.

الكلمات المفتاحية: العامل النحوي، الأسس النظرية، الدلالات التواصلية.

The grammatical factor between theoretical foundations and communicative semantics among grammarians: Cases of inflectional verbs of hearts as a model

Dr. Muaath Sulaiman Al-Dukhil
Associate Professor of Linguistics, Faculty of Languages and Humanities, Qassim University

Abstract:

The study focused on the criticisms that were directed at the grammatical factor system in terms of accusing it of avoiding meaning and what led grammarians to paradox the meanings intended by the speaker and limit attention to a manufactured language that obscures the rhetorical aspects of the language. It showed that these criticisms were motivated by invitations for facilitation and opposition to complexity, then the tendency toward scientific descriptive sufficiency in studying the language and ridding it of this interpretive system that was inserted into the language from outside it and was created to explain grammatical change. Thus, it fell short of understanding the subject of grammar, which is supposed to seek the meanings of structures and the intentions of speakers. It then traced the texts of the grammarians and their analyzes of examples of those linguistic phenomena that were the starting point for the critics' claims. It studied the actions of the hearts and their hesitation between cases of implementation, cancellation, and suspension, and concluded that the grammarians' dealing with the grammatical factor system has multiple forms, between the advanced and the later conception, so if some of the later neglecting the communicative aspects of the language, this can not be enough to risk generalizing the ruling on Arabic grammar and its perceptions. The study concluded that the statements of the verified grammarians and their perceptions of the factor system were inclusive of the communicative connotations carried by the multiple language structures.

Keywords: grammatical factor, basic foundations, communicative semantics.

مقدمة

ظلَّ موضوع (العامل النحوي) محلَّ نقاش في الدراسات اللغويّة الحديثة بما يقوم عليه من تجريد عميق في تكوينه النظريّ أدّى إلى تعقيد في فهم نظامه وطبيعة اشتغاله، ويضاف إلى ذلك ما اكتنف الدرس اللغويّ الحديث من تحوّلات في فهم الظاهرة اللغويّة والأسس التي يصح أن ينطلق منها الباحثون في دراسة اللغة وتفسير اشتغالها تبعًا للتطوّرات التي تحدث في علم اللسانيّات باتّجاهاته المختلفة.

وتهتمّ هذه الورقة بقضيّة العامل النحويّ في علاقته بالمعنى الذي تحمله التراكيب ومدى قدرة نظام العامل على استيعاب المعاني التي يقصدها المتكلّم عبر تلفّظه بالجمل المنجزة. وتستمدُّ هذه الورقة شرعيّتها من كون هذه الجزئية التي تريد دراستها كانت محلَّ نقدٍ من قبل كثير من الباحثين بحجة أنّ نظام العامل قد أدّى إلى إهمال المعاني وأصبحت الدراسة اللغويّة جامدة بتركيزها على الأسس النظريّة في ذلك النظام، وسنبيّن ملامح هذا النقد وخلفياته في هذه الدراسة.

وتروم الدراسة الانتقال في دراسة هذه القضيّة من التتبّع والتأسيس النظريّ لمسألة العامل النحويّ في بعده المشار إليه آنفًا إلى التتبّع الدقيق لنصوص النحاة؛ لتكون دراسة تطبيقيّة نكتشف من خلالها مدى ثبوت الدعوى أو انتفائها عبر العودة إلى القضايا التي يُشار إليها كثيرًا بوصفها معطيات تظهر مجانبة نظام العامل للمعاني التي يقصدها المتكلّم وكونه مانعًا من إدراك الفروق بين المعاني التي تحملها التراكيب بحجة تركيز النحاة في

نظامهم الذي فسَّروا به اللغة على اتّساقه النظريّ. وانطلاقًا من ذلك أجابت الورقة عن الأسئلة الآتية:

١. ما النقود التي وُجِّهتْ إلى نظام العامل من جهة كفايته الدلاليّة؟

٢. ما الدوافع التي وَجَّهتْ تلك النقود؟

٣. ما أنماط نظام العامل النحوي لدى القدماء؟

٤. كيف تشكّلت العلاقة بين نظام العامل والدلالة التي تحملها التراكيب في ضوء تصوّر القدماء؟

وقد رأيت؛ لتحقيق الغايات السابقة، والإجابة عن الأسئلة السالفة أنْ أُقسِّمَ الورقة إلى مبحثين:

الأول: نقود نظام العامل المتّجهة إلى منعه الاهتمام بالمعنى: وقد تتبعت فيه، ما استطعت، تلك النقود التي وجّهها الباحثون إلى نظام العامل من جهة حجبه المعاني في دراسة اللغة مصنِّفًا تلك النقود إلى خلفيّاتها التي دفعت أصحابها إلى تبنّيها والقول بها.

الثاني: نظام العامل وعلاقته بالمعنى عند النحاة: وقد درست فيه هذه العلاقة بين النظام التفسيري والمعاني التي تحملها التراكيب بالعودة إلى نصوص النحاة منطلقًا في ذلك من فرضيّة ملخّصها أنّ لنظام العمل صورًا متعدّدة عند النحاة، وأعني بذلك أن حقب النحو العربي قد تعدّدت ابتداءً من سيبويه حتى نصل إلى القرن العاشر وما بعده بالقدر الذي يجعلنا نتحدث عن تصوّرات متعدّدة لنظام العامل نفسه، فإذا أردنا أن نتحدّث عن كفاية هذا النظام التفسيريّة فلابدَّ أن نفرّق بين أصل النظام في صورته المجرّدة، أعني

بعيدًا عن صيغه التي ظهر بها في حقب التأليف النحويّ المتعدّدة، وبين تجسيد هذا النظام وتكييفه عند النحاة؛ لأنّ له صورًا متعدّدة يمكن أن نقبل كثيرًا منها ونراجع غيرها.

وتتجاوز هذه الدراسة في غايتها بحث قضيّة العامل النحويّ من جهة ارتباط الإعراب بالمعنى من عدمه، فتلك مسألة عامّة لا تتوجّه إليها أسئلة الدراسة، وإنّما يكون التركيز على النظر في بناء النحو العربيّ عبر نظام العامل المفسّر له من جهة تضمّنه دلالات اللغة التواصليّة من عدمها، وذلك بالعودة إلى نصوص النحاة وأقوالهم وتحليلاتهم للوصول إلى تصوّر واضح تكشف عنه الدراسة في خاتمتها بشأن نوع العلاقة التي تربط بين مظاهر العامل النحويّ من إعمال وإلغاء وتعليق في أفعال القلوب والدلالات التواصليّة التي تحملها تلك المظاهر وتعبّر من خلالها عن مقاصد المتكلمين وغاياتهم. وإنّما عنينا في الجانب التطبيقيّ من هذه الدراسة بحالات أفعال القلوب الثلاث بين الإعمال والإلغاء والتعليق لسببين:

الأول: أنّ هذه التحولات التركيبية في حالات الجملة الثلاث تختزل صورًا مختلفة يظهر فيها نظام العامل بوصفه أداة تفسيريّة لتلك التحوّلات التركيبيّة، وبذلك تكون مادّة صالحة للتحليل وملاءمة للنظر في مدى كفاية نظام العامل في التعبير عن دلالات التراكيب التواصليّة ومقاصد المتكلّمين فيها.

الثاني: أنّ تفسير القدماء لتلك التحوّلات التركيبيّة في أفعال القلوب عبر نظام العامل بين الإعمال والإلغاء والتعليق كان موضع نقد لدى بعض

الباحثين بحجّة أنّ هذا التفسير عند القدماء كان تفسيرًا يُقصي المقام من الدراسة النحويّة ويجعله غائبًا في التحليل رغم أنّ تلك الحالات التركيبيّة المتعدّدة محكومة بالمقام ومقاصد المتكلّم واحتياجات المخاطب الدلاليّة.(١)

فكانت هذه المعطيات دافعًا رئيسًا نحو توجيه النظر إلى الجانب التطبيقيّ نحو حالات أفعال القلوب الإعرابيّة المتعدّدة، فهو اختيار مدفوع بكون الظاهرة تختزن في داخلها معطيات ذات أهمّيّة لا تخفى، ويتجلى ذلك في جانبين:

١. كون تلك الحالات الإعرابية المتعددة مستندة في تفسيرها إلى نظام العامل.

٢. كونها قضيّة إشكاليّة داخل المجال العلمي؛ لكثرة النقود التي وُجهت إلى النحاة في هذا الباب.

ولذلك تحاول هذه الورقة أن تقدّم إسهامًا يتفاعل علميًّا مع الدراسات الأخرى في هذه القضيّة.

(١) انظر: عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان، ط١، ص١٢٦.

أولًا: النقود الموجهة إلى نظام العامل النحوي.

يرى "ابن مضاء (ت٥٩٢)" أنّ القول بفكرة العامل كان يمكن أن يكون مقبولًا لو لم يسق نظام العامل النحاة إلى تغيير كلام العرب وحطه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العيّ وادّعاء النقصان فيما هو كامل، وتحريف المعاني عن المقصود بها.(١)

إذن نلاحظ أنّ إحدى المؤاخذات التي أخذها ابن مضاء على نظام العامل تتمثّل في كونه أدّى بالنحاة إلى مفارقة المعاني التي يقصدها المتكلّم وقصر الاهتمام على لغة النحاة المصنوعة التي تحجب الجوانب البلاغية في اللغة.

وبعد مضيّ قرون ومع عصر النهضة في الثقافة العربيّة وتحت تأثير سيادة نزعة التيسير وتبسيط المعقّد نجد أنّ هناك عودة وإحياءً لرفض نظام العامل ولما طرحه ابن مضاء في كتابه (الردّ على النحاة)، فهذا "شوقي ضيف (ت٢٠٠٥)" يقول في سياق حديثه عن حاجة النحو إلى تصنيف جديد: «وقد رأى (يعني ابن مضاء) أنّ مصدر هذا الاستغلاق نظريّة العامل، وما يُدمجُ فيها من علل وأقيسة، فنادى في النحاة والناس من حولهم: حطِّموا نظريّة العامل، حطِّموا الأقيسة والعلل، حطِّموا كلّ ما لا يفيد نطقًا؛ حتى نرفع كلّ الحواجز التي تعوق فهم مسائل النحو فهمًا صحيحًا، قائمًا على الحقائق اللغويّة المحسوسة. غير أنّ هذا النداء ذهب صرخة في واد، فلم يستجب له نحاة المغرب ولا نحاة المشرق في العصور الوسطى، وظلّ الناس

(١) انظر: ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، ط٣، ص٧٨.

وظلّت الأجيال تعاني في قراءة مشقّات هائلة ... وإنّه لحريٌّ بنا الآن أن نستجيب إلى هذا النداء، حتى نخلّص الناس من صعوبات النحو التي ترهقهم من أمرهم عسرًا، ولن يكلّفنا ذلك جهدًا، فقد مهّد ابن مضاء الطريق أمامنا ... أليس يدعو إلى إلغاء نظرية العامل، وقد طبقها في أبواب من النحو؟ وإذن فلنعمّم هذا التطبيق، فننصرف انصرافًا تامًّا عنها وعن كلّ ما يتّصل بها. وما من ريب في أنّ إلغاءها يتيح لنا أن نصنّف النحو بشكل آخر تستمرّ فيه موادّ النحو القديمة، ولكن يغيّر نسيجها ويكيّف على أصل آخر، هو العناية بأحوال الكلمات لا بالعوامل الداخلة عليها»[1]

وإذا تأمّلنا في ما قدّمه "إبراهيم مصطفى (ت١٩٦٢)" فإنّنا نلحظ أنّه يفترض أنّ نظام العمل النحويّ قد كان مانعًا من تحقيق الغاية التي يجب أن يكون عليها الدرس النحويّ؛ لأنّه يذهب إلى أنّ النحاة كانوا معتنين بأحكام أواخر الكلم، وهذا عنده ناشئٌ عن تصوّرٍ لطبيعة موضوع علم النحو – بحسب تقديم النحاة له– حيث إنّه يذهب إلى أنّ موضوع علم النحو العناية ببيان الإعراب وفهم أحكامه، أي الاهتمام بتفسير العلامة الإعرابيّة في أواخر الكلمات بحسب نظام العمل الذي وضعه النحاة لتفسير تلك الظواهر. ويرى أنّ هذا تضييقٌ شديد لدائرة البحث النحويّ وتقصير لمداه وحصر له في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله، وكان النحاة بذلك حين قصروا النحو على أواخر الكلمات وعلى معرفة أحكامها قد ضيّقوا من حدوده الواسعة، وسلكوا به طريقًا منحرفة إلى غاية قاصرة، وضيّعوا كثيرًا من أحكام نظم الكلام وأسرار

(١) شوقي ضيف، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، ط٦، ص٤٧–٤٨.

تأليف العبارة. وبيان ذلك أنّ طرق الإثبات والنفي والتأكيد والتوقيت والتقديم والتأخير وغيرها من صور الكلام قد مرُّوا بها من غير درس إلا ما كان منها ماسًّا بالإعراب أو متّصلًا بأحكامه؛ وفاتهم لذلك كثير من فقه العربيّة، وتقدير أساليبها. وقد بقيت هذه المعالجة –في نظر إبراهيم مصطفى– حجابًا ومانعًا من فقه أساليب العربيّة المتنوّعة؛ لأنّ النحاة رسموا للنحو طريقًا لفظيّة باهتمامهم ببيان الأحوال المختلفة للفظ من رفع ونصب من غير فطنة لما يتبع هذه الأوجه من أثر في المعنى حتى إنّهم يجيزون في الكلام وجهين أو أكثر من أوجه الإعراب، ولا يشيرون إلى ما يتبع كلّ وجه من أثر في رسم المعنى وتصويره، وإنّما كان اهتمامهم محصوراً في فلسفة النحو، أي: في التركيز على بناء نظام العامل التفسيريّ ومدى اتّساقه حتّى أدّى بهم ذلك إلى القول بإعمال العامل وإهماله في ضوء رتبته تقدُّمًا وتأخُّرًا، وقوّة وضعفًا، وإعمالًا وتعليقًا، بالقدر الذي كوّن فلسفة لدى النحاة أصبحت هي التي تحكم اللغة عندهم. وقد كان النحاة بالتزامهم أصول فلسفتهم مضيعين العناية بمعاني الكلام في أوضاعه المختلفة؛ لأنّهم جعلوا الإعراب حكمًا لفظيًّا خالصًا يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى، ولا أثرًا في تصوير المفهوم، أو إلقاء ظل على صورته. ويذهب "إبراهيم مصطفى" إلى أنّ هذه الوجهة التي ترك بها وجهة الدراسة النحوية الحقيقيّة انبثقت من كتاب سيبويه وسادت بعد شهرته وانكباب الناس عليه حتى إنّ شهرته أجهزت على كلِّ محاولة أخرى اقتربت من الوجهة التي يراها للدراسة النحويّة، مثل: كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى. وعدَّ كتاب

دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجانيّ نقلة نوعيّة في التأليف واتّجاهًا جديدًا في البحث النحويّ بتجاوزه الاهتمام بما يمليه نظام العامل النحوي من اقتصار على العلامة الإعرابيّة وحالة أواخر الكلم.(١)

يمكن أنْ نصنِّف النقد الذي وجَّهه "ابن مضاء"، و"شوقي ضيف"، و"إبراهيم مصطفى" بأنّه نقدٌ يروم إصلاح النحو ومنهج النحاة تحت دوافع التيسير ومحاربة التعقيد، ونعني بذلك أنّها اجتهادات غير مؤسّسة على خلفيّات نظريّة، دون أن نغفل عمّا ذهب إليه بعض الباحثين أنّ "ابن مضاء" كان كتابه (الردّ على النحاة) وفاءً للمذهب الفقهيّ الظاهريّ الذي ذاع في المغرب العربيّ في عهد الموحّدين في القرن السادس الهجريّ، غير أنّنا نعني أنّها دوافع لم تكن مؤسّسة منهجيًّا تأسيسًا صريحًا على مبادئ وأسس نظريّة واضحة؛ لأنّنا بذلك نريد أن نميّزها عن الجهود التي جاءت مع بعض المحدثين وفق خلفيّات لسانيّة معيّنة، وسنشير إليها في الفقرة الآتية.

ويقول "تمّام حسّان (ت٢٠١١)": «وفي رأيي –كما كان في رأي عبد القاهر على أقوى احتمال– أنّ التعليق هو الفكرة المركزيّة في النحو العربيّ، وأنّ فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحويّ والعوامل النحويّة؛ لأنّ التعليق يحدّد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسّر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعًا في التحليل اللغويّ لهذه المعاني الوظيفيّة النحويّة».(٢) نلاحظ إذن أنّ "تمّام حسّان" يفترض أو

(١) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ط٢، القاهرة، ص١–٤١.

(٢) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط٦، القاهرة، ٢٠٠٩، ص١٨٩.

يُسلِّمُ بأنّ بين نظام العمل النحويّ وفكرة التعليق تباينًا وتنافرًا وعدم التقاء، أي: لم يكن نظام العمل النحوي سوى نظامٍ جائرٍ ومُغيِّبٍ لفكرة التعليق التي يفترض أن تنتظم فيها دراسة اللغة وتحليلها؛ ولذلك نرى أنّ تمّامًا قد سمّاه (خرافة العمل النحويّ). وفكرة التعليق التي فهمها تمّامٌ قد وضّحها في قوله: «وأمّا أخطر شيء تكلّم فيه عبد القاهر على الإطلاق فلم يكن النظم ولا البناء ولا الترتيب، وإنّما كان التعليق، وقد قصد به –في زعمي– إنشاء العلاقات بين المعاني النحويّة بواسطة ما يُسمَّى بالقرائن اللفظيّة والمعنويّة والحاليّة. ولعلّ من المؤسف حقًّا أن نضطر اضطرارًا إلى أنْ نفهم من مصطلح عبد القاهر ما لم ينصّ على معناه نصًّا صريحًا، ذلك بأنّ عبد القاهر لم يقصد قصدًا مباشرًا إلى شرح ما يعنيه بكلمة (التعليق) ولكن إشارات عامّة جاءت في سياق نصّ كتابه تشير عن بعد أو قرب إلى ما فهمناه عنه بهذا الاصطلاح. فمن ذلك عبارته المشهورة التي يرى فيها أنّ الكلمات في النصّ "يأخذ بعضها بحجز بعض" وكذلك قوله: "هذا هو السبيل، فلست بواجدٍ شيئًا يرجع صوابه إن كان صوابًا، أو خطؤه إن كان خطأً إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو من معاني النحو قد أصيب به موضعه، ووضع في حقّه أو عومل بخلاف هذه المعاملة واستعمل في غير ما ينبغي له. فلا ترى كلامًا قد وُصِفَ بصحّة نظم أو فساده أو وُصِفَ بمزيّة أو فضل فيه إلّا وأنت تجد مرجع تلك الصحّة وذلك الفساد وتلك المزيّة وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ويتّصل بباب من أبوابه". وإنّ عبد القاهر حين ينصّ على أنّ معاني النحو (التي نسمّي جمهورها أبوابًا)

وأحكامه التي هي ضوابط العلاقات السياقية، أو بعبارة أخرى: التعليق، هي مرجع الصحة والفساد والمزية والفضل يشير إلى أهمّيّة التعليق ويلقي ضوءًا على ما يقصده بهذا الاصطلاح».[1] ويكون هذا التصوّر دليلًا على أنّ "تمام حسان" يرى أنّ نظام العمل النحويّ لا يراعي في منطقه التفسيريّ المعنى من جهته التواصليّة التي تفصح عن مقاصد المتكلّم ومراميه، وذلك عائدٌ أيضًا إلى تضييقه لمفهوم العمل النحويّ، حيث جعله نظامًا مصنوعًا لتفسير الحركة الإعرابيّة، ويتّضح ذلك في قوله: «لقد كانت العلامة الإعرابيّة أوفر القرائن حظًّا من اهتمام النحاة، فجعلوا الإعراب نظريّة كاملة، سمّوها نظريّة العامل، وتكلّموا فيها عن الحركات ودلالاتها والحروف ونيابتها عن الحركات، ثم تكلموا عن الإعراب الظاهر والإعراب المقدّر والمحلّ الإعرابيّ. ولا أكاد أملّ ترديد القول: إنّ العلامة الإعرابيّة بمفردها لا تعين على تحديد المعنى، فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم (تضافر القرائن) وهذا القول صادق على كلّ قرينة أخرى، وبهذا يتّضح أنّ العامل النحويّ وكلّ ما أثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدّى إليها النظر السطحيّ والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علّاتها».[2] وقال في موضع آخر: «كان ما تقدّم من كلام في كلّ قرينة على حدة تمهيدًا للفكرة الرئيسية في هذا النموذج، وهي فكرة (تضافر القرائن). لقد منح النحاة العرب واحدة من هذه القرائن (وهي قرينة الإعراب) نصيبًا من العناية عظيمًا أخمل ذكر القرائن السبع الأخرى، فبدا النحو العربي وكأنّه إعراب خالص. وقامت على الإعراب فكرة (العامل النحوي) التي رأى

(١) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٨٨.

(٢) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٠٧.

فيها النحاة قمّة نظريّتهم، ويرى هذا المنهج الذي بين أيدينا أنّها أكبر خدعة جازت على ذكاء النحاة العرب على مرّ العصور، وأنّها لا تصمد أمام القول بتضافر القرائن الذي جعله النموذج الحاضر تفسيراً للوصول إلى فهم المعنى النحوي، ويصلح أن يكون عنوانًا للنموذج كله».(١)

فيكون العامل النحوي في تصوّر "تمّام حسان" محصوراً في إيجاد تفسير للتغيّر الإعرابيّ الذي يكون في الكلمات المعربة، وهذا الفهم الذي ساقه –رحمه الله– في معرض بيانه قصور هذا النظام وما جناه على الدراسة اللغويّة المثاليّة التي يريدها يجعلنا نذهب إلى أنّ تمّامًا قد فهم أنّ فكرة العامل النحويّ والإعراب قاصران عن استيعاب موضوع علم النحو الذي يفترض أن يتوخّى معاني التراكيب ومقاصد المتكلّمين.

نلاحظ إذن أنّ هذه الأقوال الناقدة التي أوردناها من القديم والحديث تنتظم في جهة نقد واحدة، ملخصها أنّ هذا النظام الذي قام عليه نحو العربيّة قد أدّى بالنحاة إلى إهمال المعاني التي تحملها التراكيب المختلفة بما كان للقدماء من تركيز واهتمام بالعامل النحويّ الذي أُقحِم في اللغة من خارجها وجعلها محكومة بمنطقٍ عقليٍّ. ونريد بعد هذا التطواف أن ننتقل إلى نظام العمل نفسه كما قدّمه القدماء؛ للوصول فيه إلى تصوّر واضحٍ ونتائجَ تقرّ النقود السابقة أو تراجعها جاعلين منطلق ذلك كلّه من نصوص النحاة وفهم منطق نظامهم الذي فسَّروا به العربيّة.

(١) تمام حسان، اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧، ص٩٨.

ثانيًا: نظام العامل وعلاقته بالمعنى عند النحاة.

نريد في هذا الجزء النظر في مدى كفاية نظام العامل الذي استعمله القدماء في تفسير تراكيب العربيّة المختلفة، والوفاء بالمعاني التي تحملها تلك التراكيب. فقد ذكرنا أن من النقود التي وجهت إلى نظام العامل كونه نظامًا أدّى إلى إهمال جانب المعنى في دراسة اللغة حتى أصبحت معاني الكلام تُدرس خارج علم النحو الذي أصبح غارقًا في فلسفة العامل، وخرجت دراسة المعنى إلى علوم أخرى كالبلاغة.(١)

نلاحظ إذن –كما أسلفنا– أنّ النقد الموجّه لنظام العامل يستبطن مقدّمة ملخّصها أن ثمّة تنافرًا بين نظام العامل بوصفه نظامًا تفسيريًّا لتراكيب العربيّة المختلفة والمعاني التي تحملها تلك التراكيب. ولن نسلّم بهذا المقدّمة التي انطلق منها ناقدو نظام العامل، وسنحاول في هذه الأسطر أن نتناول هذا التصوّر بالتحليل من خلال إيراد نصوص متعدّدة للنحاة للوقوف على مدى كفاية هذا النظام ومدى قدرته على الوفاء بجانب المعنى من عدمه.

وسنتّخذ الحالات الإعرابية التي تتعاقب على أفعال القلوب منطلقًا للنظر في نظام العامل واتّكاء النحاة عليه في تفسير الأبنية المختلفة ومدى ارتباط ذلك بالمعنى من عدمه. ونعني بذلك أنّ النظر سيكون متوجّهًا إلى الحالات التي سمّاها النحاة بـــ(الإعمال، والإلغاء، والتعليق) للوصول إلى تصوّر يُوصِلنا إلى فهم نظام العامل النحويّ ومدى التزامه بالمواءمة بين جانبي المعنى والشكل من عدمه. ووفاءً لفرضيّة الورقة التي أفصحنا عنها في مطلعها وتصديقًا لها نورد هذه الظاهرة، وفق تصوّرين من تصوّرات النحاة؛ تصوّرٍ متأخّر تاريخيًّا

(١) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص١٩، ٣٧.

قد غابت فيه الملامح التواصليّة وسادت الصورة النظريّة في تفسير تلك الظواهر، وتصوّرٍ آخر متقدّم تاريخيًّا بدت فيه ملامح الإعمال والإلغاء والتعليق مُعبِّرةً عن مقاصد المتكلّم والمعاني التي يتوخّاها؛ لأنّنا ذهبنا في بداية الورقة إلى أنّ هناك تصوّرات متعدّدة لنظام العامل في التأليف النحويّ؛ فإذا أردنا أن نحكم على هذا النظام فيجب أن يكون حكمنا آخِذًا بهذه الحقيقة ومنطلقًا منها.

أ- التفسير النحوي وفق أحد التصورات المتأخرة:

ننطلق من التصوّر المتأخر لهذه الظاهرة بإيراد نصٍّ لـــ"خالد الأزهريّ (ت٩٠٥)" قال فيه: «لهذه الأفعال ثلاثة أحكام، أحدها: الإعمال، وهو الأصل، وهو واقع في الجميع، الجامد منها والمتصرّف والقلبي والتصييري، ويختص الحكمان الباقيان بالقلبي المتصرف. والحكم الثاني: الإلغاء، وهو إبطال العمل لفظًا ومحلًّا؛ لضعف العامل بتوسّطه بين المبتدأ والخبر، أو تأخّره عنهما، فالمتوسّط، كـــ: زيدٌ ظننتُ قائمٌ، والمتأخر، نحو: زيدٌ قائمٌ ظننتُ ... وإلغاء العامل المتأخّر عن المبتدأ والخبر أقوى من إعماله بلا خلاف؛ لضعفه بالتأخّر، والعامل المتوسّط بالعكس، فالإعمال فيه أقوى من إهماله؛ لأنّ العمل اللفظيّ أقوى من الابتداء، وقيل: هما، أي: الإلغاء والإعمال في المتوسّط بين المفعولين سواء؛ لأنّ ضعف العامل بالتوسّط سوّغ مقاومة الابتداء له، فلكلٍّ منهما مرجّح ... والحكم الثالث: التعليق، وهو إبطال العمل لفظًا لا محلًّا؛ لمجيء ما له صدر الكلام بعده، وسُمِّي تعليقًا؛ لأنّه إبطال في اللفظ مع تعلُّق العامل بالمحلّ، وتقديره إعماله، والمانع من إعماله

في اللفظ اعتراض ما له صدر الكلام، وهو لام الابتداء، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ﴾، وتمامها: ﴿مَا لَهُۥ فِى ٱلْأَخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [البَقَرَة : ١٠٢] ... ولام القسم، كقوله وهو لبيد على ما قيل:

ولقد علمت لتأتينَّ منيّتي إنّ المنايا لا تطيش سهامها

و(ما) النافية، نحو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأَنبِيَاء : ٦٥] ... و (لا) و(إن) النافيتان ... نحو: علمتُ واللهِ لا زيد في الدار ولا عمرو ... وعلمتُ إنْ زيدٌ قائمٌ ... والاستفهام، وله صورتان: إحداهما: أن يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة بعده، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأَنبِيَاء : ١٠٩] ... والصورة الثانية: أن يكون في الجملة اسم استفهام عمدة كان، نحو قوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا﴾ [الكَهْف : ١٢] ... أو فضلة، نحو قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشُّعَرَاء : ٢٢٧]، فـــ(أي منقلب) مفعول مطلق منصوب بـــ(ينقلبون) مقدم من تأخير، والأصل: ينقلبون أيّ انقلاب، وليست (أي) مفعولًا به لـــ(يعلم)، كما قد يتوهّم؛ لأنّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، وجملة (ينقلبون) معلّق عنها العامل ... وقد تبيّن بما قدّمناه في حكمي الإلغاء والتعليق أنّ الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين: أحدهما: أنّ العامل الملغى لا عمل له البتة، لا في اللفظ، ولا في المحلّ. وأنّ العامل المعلّق له عمل في المحلّ، لا في اللفظ، فيجوز على اعتبار المحلّ: علمتُ لزيدٌ قائمٌ وغيرَ ذلك من أموره، بالنصب لـــ(غير) عطفًا على المحلّ، أي: محلّ جملة: زيدٌ قائمٌ، فإنّها في محلّ نصب على المفعوليّة لـــ(علمت)،

ولولا ذلك لامتنع العطف على محلّها بالنصب ... والوجه الثاني من وجهي الفرق بين الإلغاء والتعليق أنّ سبب التعليق موجب للإهمال لفظًا، فلا يجوز معه الإعمال، نحو: ظننت ما زيدًا قائمًا، بنصبهما. وسبب الإلغاء مجوِّز للإعمال والإهمال، فيجوز: زيدًا ظننت قائمًا، بنصبهما مع المتوسط، وزيدًا قائمًا ظننت، بنصبهما مع المتأخر، ولا يجوز إلغاء العامل المتقدّم ...»[1]

تعمّدنا أن نورد النصَّ كاملًا رغم طوله؛ حتّى نتمثّل تصوّر الظاهرة عند "الأزهريّ"، ويلاحظ أنّ التحوّلات التركيبيّة في الجملة المتضمّنة فعلًا من أفعال القلوب مُفسَّرةٌ تفسيرًا نظريًّا يتّكئ إلى أحكام العامل النظريّة دون أن يربطها ربطًا واضحًا بالقضايا التواصليّة وما تحمله تلك التحوّلات من فروقات دلاليّة تفصح عنها الحالة الإعرابيّة المُفسَّرة بنظام العمل، ولكنّ هذا الغياب لا يعني غيابه عن نظريّة العامل في التراث النحويّ، ولا يحقُّ لنا المجازفة بهذا الحكم دون مراجعة فاحصة لنصوص النحاة وأقوالهم في مختلف مراحلها.

ب- التفسير النحوي وفق التصورات المتقدمة: بيان حقيقة الأفعال:

حين نعود إلى نصوص نحاة العربيّة المتقدّمة نلاحظ أنّ ثمّة تناولًا مختلفًا لهذه الأفعال وقضاياها المتعدّدة، وسنبدأ ببيان حقيقة أفعال القلوب، فقد بيَّن "سيبويه (ت١٨٠)" حقيقة هذه الأفعال من حيث حمولاتها الدلاليّة، ووظائفها التركيبيّة، إذ قال: «ولكنّه فعلٌ بمنزلة (ليس) يجيء لمعنى، وإنّما

(١) خالد الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط٢، بيروت، ٣٦٩/١-٣٧٦.

يدلُّ على ما في عِلْمِك».[1] ثم بيّن الوجوه التي تفترق فيها هذه الأفعال عن غيرها من الأفعال، ونعني بذلك الأفعال الحقيقية؛ حتّى يطرد الوهم الذي قد يقع في الذهن بالمساواة بينهما نظير التساوي والاتّحاد في المصطلح المُسمَّيين بها، إذ قال: «وإنّما افترقت (حسبت) وأخواتها، والأفعال الأخر؛ لأنّ (حسبت) وأخواتها إنّما أدخلوها على مبتدأ، ومبنيٍّ عليه؛ لتجعل الحديث شكًّا، أو علمًا ... والأفعال الأُخر إنّما هي بمنزلة اسم مبتدأ، والأسماء مبنيّة عليها».[2]

وبيّن "ابن يعيش (ت٦٤٣)" حقيقتها الدلاليّة ووظائفها التركيبيّة في قوله: «اعلم أنّ هذه الأفعال أفعالٌ غيرُ مؤثّرةٍ ولا واصلة منك إلى غيرك، وإنّما هي أمور تقع في النفس، وتلك الأمور: علم، وظنّ، وشكّ. فالعلم هو القطع على شيء بنفي أو إيجاب، وهذا القطع يكون ضروريًّا وعقليًّا؛ فالضروري كالمدرك بالحواس الخمس، نحو: علمنا بأن السماء فوقنا، والأرض تحتنا، وأنّ الاثنين أكثر من الواحد وأقل من الثلاثة، ويقرب من ذلك الأمور الوجدانية، كالعلم بالألم واللذة ونحوهما. وأمّا العقليّ فما كان عن دليل من غير معارض، فإن وجد معارض من دليل آخر وتردّد النظر بينهما على سواء فهو شكٌّ، وإن رجح أحدهما فالراجح ظنٌّ، والمرجوح وهم ... والاعتماد بهذه الأفعال على المفعول الثاني الذي كان خبرًا للمبتدأ، وذلك أنّك إذا قلت: علمتُ زيدًا منطلقًا، فإنّما وقع علمك بانطلاقه، إذ كنت عالمًا به من

(١) سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، ط١، بيروت، ٣١٤/٢.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣٦٨/٢.

قبل، فالمخاطِب والمخاطَب في المفعول الأول سواء، وإنّما الفائدة في المفعول الثاني كما كان في المبتدأ والخبر الفائدة في الخبر لا في المبتدأ ... ولما كانت هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر، ومعناها متعلق بهما جميعا لا بأحدهما؛ أما تعلقها بالخبر فلأنه موضع الفائدة، وبالمبتدأ فللإيذان بصاحب القصة المشكوك فيها أو المتيقنة وجب أن تنصبهما جميعًا؛ لأنّ الفعل إذا اشتغل بفاعل ورفعه فجميع ما يتعلق به غيره يكون منصوبًا؛ لأنّه يصير فضلة».[1]

نلاحظ إذن أنّ النحاة قد صنّفوا أفعال القلوب تصنيفًا مقاربًا للنواسخ النحويّة الحرفيّة ومفارقًا ومختلفًا عن الأفعال الحقيقيّة؛ لأنّها أفعال تدخل على جمل تامّة دون أن تكون حاملة للدلالة الحدثيّة، أي تكون تلك الأفعال خارج البنية القضويّة في الجملة، وإنما تسم موضع الصدارة الذي يُملأ بالحروف والأفعال التي تحيل إلى مقاصد المتكلّم؛ لتفيد الجملة معاني لم تكن فيها، فعندما نقول:

ظننت محمدًا قائمًا.

يكون في الجملة إسنادان، الإسناد الأصلي المُعبِّر عن البنية الحمليّة، أو القضيّة المنطقيّة المراد تبليغها بحسب تعبير المناطقة، ونعني بذلك (قيام محمد)، ثم دخل الإسناد الأول ليعبِّر به المتكلّم عن موقفه من مضمون ذلك الإسناد من علم أو ظنٍّ ونحوهما. ويبيّن النحاة أنّ بين أفعال القلوب والنواسخ النحويّة من الحروف فروقًا؛ لأنّ أفعال القلوب يتوجّه العلم أو الشكّ فيها إلى المتكلّم،

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق: عبد اللطيف الخطيب، دار العروبة للنشر، ط١، الكويت، ١٣٥/٧.

في حين أنّ التوكيد في نحو قولنا: إنّ محمدًا قائمٌ، متوجّه إلى مضمون الجملة؛ فالإحالة في الظنّ أو العلم متّجهةٌ إلى اعتقاد المتكلّم، وأمّا الإحالة في التوكيد الذي تعبّر عنه (إنّ) فمتّجهة إلى معنى الجملة ومضمونها.(١)

وحين نصل إلى "الأستراباذي (ت٦٨٦)" فإننا نجده قد تعمّق في تدقيق دلالة هذه الأفعال عبر اهتمامه بالإحالة التي تحملها ألفاظ اللغة، حيث قال: «فأفعال القلوب على أضرب: إما للظنِّ فقط ... وإما لليقين فقط ... وإما للظن في الظاهر مع احتماله في بعض المواضع لليقين ... وإما للاعتقاد الجازم في شيء أنّه على صفة معينة، سواء كان مُطابقًا أو لا ... وإما لاعتقاد كون الشيء على صفة اعتقادًا غير مطابق ... وإما للقول بأنّ الشيء على صفة قولًا غير مستند إلى وثوق ... وقوله: تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه، أي: لتعيين الاعتقاد الذي هي عنه، أي: تلك الجملة صادرة عن ذلك الاعتقاد».(٢)

نلاحظ في هذا النصّ أنّ لدى نحاة العربيّة تبصُّرًا بالقيمة الدلاليّة التي تحملها الجملة، وذلك انطلاقًا من جعل "الأستراباذي" الجملة تحيل بمفرداتها إلى عالمين: عالم الاعتقاد، وعالم الواقع. فالفعل القلبيّ مع فاعله يحيل إلى عالم الاعتقاد المستكن في داخل المتكلم، وهذا يحيلنا إلى المعاني الجهية التي تعيِّن موقف المتكلّم من مضمون كلامه. ويؤكّد ذلك أنّ اعتقاد المتكلّم مُخزَّن في

(١) انظر: معاذ الدخيّل، منزلة معاني الكلام في النظرية النحوية العربية: مقاربة تداولية، نادي القصيم الأدبي ودار محمد علي الحامي، ط١، ص١٩٠.

(٢) الأستراباذي، شرح الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ط١، ليبيا، ١٤٩/٤-١٥٢.

البنية النحويّة، وأنّ القول بإعمال أفعال القلوب وإلغائها وتعليقها مظهر من مظاهر اهتمام النحاة بهذه المقولة انطلاقًا من كون المتكلّم هو المنشئ لهذه الأبنية والمتحكّم فيها وفق أنظمة العربيّة المستقرّة في وجدان المتكلّمين.

ولذلك يجوز في هذا النوع من التراكيب التي تتضمّن أفعال القلوب أنماطٌ لا تجوز في غيرها من الجمل الخالية منها، والمتضمّنة الأفعال الحقيقيّة، فنجد أنّ "المبرّد (ت٢٨٥)" يقول: «ألا ترى أنه لا يدخل على الاستفهام من الأفعال إلا ما يجوز أن يُلغى؛ لأنّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، وهذه الأفعال هي التي يجوز ألا تعمل خاصة، وهي ما كان من العلم والشكّ ... كما أنّك إذا قلت: ما أدري أزيدٌ في الدار أم عمرٌو، فقد استويا عندك في المعرفة وإن لم يكن هذا مُستفهمًا عنه، ولكن محله من الاستفهام كمحلِّ ما ذكرتُ لك من النداء».[1]

وإلى مثل هذا التدقيق ذهب "السيرافي (ت٣٦٨)"، إذ قال: «واعلم أنّ الأفعال التي يقع الاستفهام بعدها إنّما هي (أفعال القلوب) من عِلْمٍ، وظنٍّ، وفكرٍ، وخاطرٍ، ولا يجوز أن يقع في موقع ذلك فعل مؤثّر، فلا يجوز: ضربت أيهم في الدار، ولا: ضربت أزيدٌ في الدار أم عمرو».[2] نلاحظ إذن أنّ الطبيعة الدلاليّة لهذه الأفعال هي التي مكّنتها من أداء أدوارٍ دلاليّة في اللغة، وانفرادها بأحكام لا تُعطى لغيرها لما بينها وبين غيرها من اختلاف في الدلالة

(١) المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، ٢٩٧/٣-٢٩٩.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبد التواب وآخرون، دار الكتب والوثائق القوميّة، ط٢، القاهرة، ١٣٥/٢.

والوظيفة التداوليّة، نعني بذلك أنّها أفعال يجري فيها أحكام متعدّدة من قبيل: الإعمال، والإلغاء، والتعليق دون أن يكون ذلك لغيرها من الأفعال الحقيقيّة، وكلُّ ذلك كان مُدرَكًا ومُعبَّرًا عنه تعبيرًا واضحًا لدى القدماء في تحليلهم لها.

حالة الإعمال وارتباطه بموضع الصدارة:

قامت أقوال النحاة المحقّقين على عامليّة المتكلّم بوصفه الموجد والمنشئ للمعاني التي تحملها التراكيب؛ لأنّ المتكلّم يركّب الألفاظ بعضها إلى بعض ويُعمِل بعضها في بعض قاصدًا الإعراب عن جهات اعتقاده، فـ«الألفاظ تنوب عن سابق في ذهن المتكلّم وفكره في صورة مجرّدة»[1] فما يوجد في الذهن يتجسّد إنجازًا لفظيًّا بواسطة الإعراب بوصفه الإبانة عن المعاني بالألفاظ؛ وبذلك يتجاوز الإعراب وظيفته الشكليّة نحو وظيفة دلاليّة تكون معنى الإعراب عن جهات اعتقاد المتكلّم في كلامه.[2]

تحمل إذن هذه التراكيب بدخول أفعال القلوب مدلولًا يحيل إلى زاوية تتعلّق بحضور المتكلّم وموقفه من مضمون الجملة؛ لأنّ اليقين والظن وقعا في النفس وليس لهما وجود في الكون الخارجي، فهي معان معبِّرة عن رأي المتكلّم وموقفه إزاء الموجود وإزاء حالة الأشياء في الكون.[3] وتكون حالة الإعمال مرتبطة في الأصل بتصدِّر الفعل القلبيّ للجملة مع خلوِّها من الأحرف التي لها صدارة الكلام؛ «فالذي تلغيه لا يكون مقدّما، إنما يكون

(١) المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي: بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان، منشورات كلية الآداب بمنوبة، ط٢، تونس، ص٢٦٩.

(٢) انظر: لطفي الشيباني، جهات الاعتقاد في الدرس النحوي: المقتضب للمبرّد نموذجًا، سياقات اللغة والدراسات البينيّة، مج٤، ع١، ٢٠١٩، ص٤٤٩.

(٣) انظر: هاجر السبع، أفعال القلوب بين التركيب والدلالة، رسالة ماجستير أنجزت في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة سوسة، إشراف: عز الدين المجدوب، السنة الجامعية ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ص٨٩. وأفراح المرشد، الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه، كرسي الدكتور عبد العزيز المانع، ط١، الرياض، ص١٠٢-١٠٣.

في أضعاف الكلام، ألا ترى أنك لا تقول: ظننت زيد منطلق؛ لأنّك إذا قدّمت الظن فإنّما تبني كلامك على الشك»[1]، وقال "السيرافي": «(ظننت) متى قدمت على مفعوليها عملت لا غير، كقولك: ظننت زيدا قائما، وإذا قُدّم عليها المفعولان أو أحدهما فيها جاز الإعمال والإلغاء جميعا ... فإن قال قائل: ما العلة التي من أجلها جاز الإلغاء في (ظننت) و (إذن) إذا كان على الحد الذي وصفت لك؟ فالجواب في ذلك: أنك إذا قلت: ظننت زيدا منطلقا، فقد بدأت بفعل لابد من إعماله؛ لأنه واقع على ما بعده، وذلك قولك: ظننت زيدا منطلقا، فإذا قدمت (زيدا) فقد بدأت به على لفظ اليقين والإخبار، فجاز أن يجري على سنن ابتدائك، ويلغى الفعل المتأخر إذا كان مما يلغى؛ لأنّ الأول قد تعلّق لمعنى يوجب رفعه، وذلك قولك: زيد ظننت منطلق، وزيد منطلق ظننت، كأنك قلت: زيد منطلق في ظني، كما تقول: زيد منطلق عندي، وأنت تريد في رأيي واعتقادي، وهذا كلام مستعمل، أعني إذا قلت: زيد منطلق عندي، وأنت تريد: في ظني واعتقادي، فإذا نصبت مع التقديم، فقلت: زيدا ظننت منطلقا، وزيدا منطلقا ظننت، فكأنك قدمت اللفظ مريدا لتأخيره معتمدا على الظن الذي أخرته».[2]

والملاحظ أنّ حالة الإعمال والإلغاء مرتبطة بالمدلول الذي يريد أن يلتزم به المتكلّم تجاه مضمون الجملة وموقفه منها؛ لأنّ التصدّر مستوجبٌ للإعمال، وهو ذو صلة وثيقة بثبوت ذلك المعنى الذي تحمله الكلمة المتصدّرة

(١) المبرد، المقتضب، ١١/٢.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٨٥/١.

في مضمون الجملة وبنائه عليه. وإنّما اختصّت أفعال القلوب دون غيرها من الأفعال بحالة الإلغاء والتعليق نظرًا إلى كونها خالية من دلالة الحدث الذي تتضمّنه الأفعال الحقيقيّة، ولذلك عبّر بعض النحاة عن ذلك بضعف أفعال القلوب في العمل، قال "ابن يعيش": «قد تقدّم القول عن ضعف إعمال هذه الأفعال في المفعولين؛ لكونها غير مؤثّرة ولا نافذة منك إلى غيرك، وإنّما هي أشياء تهجس في النفس من يقين أو شكّ من غير تأثير فيما تعلّق بها، وإنّما أعملت؛ لأنّ فاعلها قد تعلّق ظنّه أو علمه بمظنون أو معلوم ... فإذا تقدّمت لم يكن بدّ من إعمالها؛ لأنّ المقتضى لإعمالها قائمٌ لم يوجد ما يوهي الفعل ويسوِّغ إبطال عمله، فورد الاسم وقد تقدّم الشكّ في خبره، فمنعه ذلك التقدّم من أن يجري على لفظه قبل دخول الشكّ، فأمّا إذا توسّطت أو تأخّرت فإنّه يجوز إلغاؤها؛ لأنّها دخلت على جملة قائمة بنفسها، فإذا تقدّمت الجملة أو شيء منها جرت على منهاجها ولفظها قبل دخول الشكّ، وصُيِّر الفعل في تقدير ظرف له، كأنك قلت: زيد منطلق في ظنّي، مع أنّ الفعل يضعف عمله إذا تقدّمه معموله بإبعاده عن الصدر ... واعلم أنّه كلما تباعد الفعل عن الصدر ضعف عمله».[1]

حالة الإلغاء:

بعد أنْ قدّمنا الحديث عن إعمال هذه الأفعال ومدلول الجمل التي تكون مُصدَّرة بتلك الأفعال، وما يمكن أن يعرض لتلك الأفعال من إعمال، أو إلغاء، أو تعليق، ننتقل في هذا الموضع إلى الحديث عن حالة الإلغاء وما تعبّر

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ١٤٦/٧-١٤٧.

عنه تلك الجمل من مدلولات خاصة، فقد وصفه "سيبويه" بأنّه، أي: الإلغاء، يكون في التأخير أقوى، «لأنّه إنّما يجيء بالشكّ بعدما يمضي كلامه على اليقين، أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشكّ، كما تقول: عبد الله صاحب ذاك بلغني، وكما قال: من يقول ذاك تدري، فأخّر ما لم يعمل في أول كلامه، وإنّما جعل ذلك فيما بلغه بعد ما مضى كلامه اليقين، وفيما يدري. فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيّته من الشكّ أعملَ الفعل قدّم أو أخّر، كما قال: زيدًا رأيت، ورأيت زيدًا ... وكلّما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت، وذلك قولك: زيدًا أخاك أظنُّ، فهذا ضعيف كما يضعف: زيدًا قائمًا ضربتُ؛ لأنّ الحدّ أن يكون الفعل مبتدأ إذا عَمِل».(١)

ويوضّح "السيرافيّ" دواعي جريان حالة الإلغاء على هذه الأفعال بقوله: «وإنّما جاز إلغاؤها؛ لأنّها دخلت على جملة قائمة بنفسها، فإذا تقدّمت الجملة، أو تقدّم شيء منها حصل لفظ الخبر، ولم يكن في الكلام شكٌّ، فحملت الجملة على منهاجها ولفظها قبل دخول الشكّ، وصُيِّرَ موضع الشك واليقين في تقدير ظرف له ... وإذا تقدّم الفعل حصل فعل الشكّ واليقين قبل ورود الاسم فعمل؛ لأنّ الاسم ورد وقد تقدّم الشكُّ في خبره، فمنعه ذلك التقدّم من أن يجري على لفظه الأوّل قبل دخول الشكّ واليقين».(٢)

ثم يُفسِّر هذا التحوّل الإعرابيّ من حالة الإعمال إلى الإلغاء تفسيرًا يجعل البنية النحويّة وما تختزنه في نظامها العامليّ مُفصحةً عن مقاصد المتكلّم

(١) سيبويه، الكتاب، ١/١٢٠.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣/٢٣٢.

وحالته في تلوين المعاني التي يريدها، إذ قال: «يكون هذا على أحد وجهين: إما أن يبتدئ كلامه وليس في قلبه مخالجة شكٍّ، فإذا مضى كلّه أو بعضه على لفظ اليقين، يعني: زيد قائم ظننت، لحقه فيه الشكّ، كما تقول: عبد الله أمير، على طريق الإخبار بذلك، وعبد الله صاحب ذاك، وأنت لم تشاهده، وإنّما خُبِّرت به، فيجب أن تستظهر في خبرك، فتقول: بلغني، أي: هذا الذي قلته فيما بلغني، لا فيما شاهدته».(١)

ونلاحظ في هذا السياق أنّ ثمّة ارتباطًا وتلازمًا وثيقًا بين حالة العمل الذي يسود الجملة والمعنى الذي تؤدّيه تلك الجملة، وهذه إشارة تستحقُّ الاهتمام بها ووعي أهميّة مضمونها؛ لأنّها تكشف أنّ فكرة العمل النحويّ الذي يسري في أجزاء الجملة ذو دلالة تشير إلى سيادة المعنى الذي يحمله العامل في أجزاء الجملة الرئيسة، ولذلك نجد أنّ "الأستراباذي" يعقد هذه الصلة بقوله: «اعلم أنّ الجمل التي تدخل عليها الأفعال لا يخلو من أن يكون المقصود منها حكاية لفظها، أو لا؛ فالأولى هي الواقعة بعد القول، نحو: قلت ضرب زيد، أو زيد ضارب، ولا يعمل فيها القول، إذ القصد حكاية اللفظ، فيجب مراعاة المحكيّ. والثانية، أي التي المقصود منها معناها دون لفظها، لابدّ أن يعمل الفعل الداخل عليها في جزأيها؛ لتعلّق معناها بمضمونها، فلا يدخل إذن إلا على الاسميّة؛ لأنّ ذلك الفعل إن خلا من المسند إليه تعذَّرَ عمله في الفعليّة؛ لأنّ الضروريّ من عمل الفعل رفع المسند إليه، فلا يرتفع به الفعل الذي في الجملة الفعليّة، ولا يرتفع به ما أُسند إليه ذلك الفعل أيضًا،

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢٣٤/٣.

إذ لا يرتفع اسم بفعلين، إذ لا أثر واحد عن مؤثّرين مستقلّين، وإن كان مع المسند إليه لم يعمل إلا النصب، فيجب أن ينصب كلا جزأي الفعليّة؛ لتعلّق معناه بمضمونهما».[1]

ويبيّن لنا ذلك أنّ تصوّر القدماء لفكرة العمل النحوي تصوّر لا يتقاطع مع الاهتمام المعاني التي تحملها التراكيب اللغويّة. بل له انسجام وثيق بين هذين المجالين، فبين جملة الإعمال بتقدّم الفعل وجملة الإلغاء بتوسّطه فرقٌ في المعنى الذي يقصده المتكلم. ويتّضح ذلك بجعل جملة الإلغاء جملة مستقلة قد عمل بعضها في بعض قبل دخول الفعل القلبيّ. ولذلك لم يعمل الفعل في جزأيها لعلتين:

الأولى: لأنّ الجملة الرئيسة مبنية على اليقين.

الثانية: لاستئثارها بالعمل النحوي، ومردّ عدم إعمال الفعل القلبي أنّ الجملة قد عمل فيها الابتداء، فارتفع المبتدأ والخبر. ويعني ذاك أنها مبنيّة على معنى الإخبار. ولكنّ هذا اليقين قد أُضعف بالجملة المعترضة التي بُنيت على الشكّ، وتكمن وظيفة هذه الجملة في مثلَ هذه الشواهد بإضعاف المعنى الذي تحمله الجملة الرئيسة، فحين نقول: زيد ظننت قائم، نكون أمام جملتين:

الجملة الرئيسة: زيد قائم، وهي جملة إخبارية مبنية على اليقين.

الجملة المعترضة: ظننت، وهي جملة مبنية على الشك.

فالمعنى الذي تحمله الجملة الرئيسة قد أُضعف بدخول الجملة المعترضة بين ركنيها.[2]

---

(١) الأستراباذي، شرح الكافية، ٤/١٤٧-١٤٨.

(٢) انظر: أحمد المتوكل، الجملة المركبة في اللغة العربية، منشورات عكاظ، ط١، ص٣٩-٤٥.

حالة التعليق:

وبعد أن بيّنّا طبيعة هذه الأفعال وتحدّثنا عن تصوّر القدماء لوظائفها الدلاليّة التي تؤدّيها داخل التراكيب بين حالتي الإعمال والإلغاء، ننتقل الآن إلى تحليل ظاهرة التعليق التي تحدّث عنها النحاة في أنماط معيّنة من تراكيب هذه الأفعال، نحو: علمتُ لزيدٌ قائمٌ، وعلمتُ أزيدٌ في الدار أم عمرو.

وضع "سيبويه" بابًا خاصًّا قال فيه: «هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدّى إلى المفعول ولا غيرِه. لأنّه كلام قد عَمِل بعضه في بعض، فلا يكون إلّا مبتدأ لا يعمل فيه شيء قبله؛ لأنّ ألف الاستفهام تمنعه من ذلك. وهو قولك: قد علمتُ أعبدُ الله ثَـــمَّ أم زيدٌ، ... فإنّما أدخلت هذه الأشياء على قولك: أزيدٌ ثَـــمَّ أم عمرٌو وأيُّهم أبوك، لِـــمَـــا احتجت إليه من المعاني ... ومن ذلك: قد علمتُ لعبدُ الله خيرٌ منك. فهذه اللام تمنع العمل كما تمنع ألف الاستفهام؛ لأنّها إنّما هي لام الابتداء، وإنّما أدخلت عليه (علمت) لتؤكِّدَ وتجعله يقينًا قد علمتَه، ولا تحيل على علم غيرك. كما أنّك إذا قلت: قد علمتُ أزيدٌ ثـــمَّ أم عمرٌو، أردت أن تخبر أنّك قد علمت أيُّهما ثـــمَّ، وأردت أن تُسوِّيَ علم المخاطب فيهما كما استوى علمُك في المسألة حين قلت: أزيدٌ ثَـــمَّ أم عمرٌو».(١) وقال "السيرافيّ": «إذا قلت مُستفهمًا: أزيدٌ ثمَّ أم عمرو، فأنت لا تدري واحدًا منهما بعينه، فعلمك بـــ(زيد) كعلمك بـــ(عمرو)، فإذا قلت: قد علمتُ أزيدٌ ثمَّ أم عمرو، فقد دريتَ واحدًا منهما بعينه، و لم تخبر به المخاطب، فعلمُ المخاطب به كعلمه

(١) سيبويه، الكتاب، ١/٢٣٥-٢٣٧.

بـــ(عمرو)، وقد أحللت المخاطب محلَّكَ حين كنت مُستفهمًا».[1]

نلحظ أنّ هذا الفصل الذي افترضه النحاة بين ما قبل أداة الاستفهام وما بعدها فصلٌ يعيد الأقوال إلى سياقاتها التواصليّة؛ لأنّ القول أصبح مكونًا من جملتين؛ الأولى تحمل المعنى الرئيس الذي أراد المتكّلم أن يوصله، ثم أراد المتكلم أن يلوّن هذا المعنى ليكون ملبّيًا لمقصده التواصليّ فأدخل الفعل القلبي قبله. وبمقتضى ذلك يكون العمل النحويّ —حضورا وعدما– ذا علاقة وثيقة بالسياق التواصليّ الذي تقع فيه الأقوال. ولذلك نلاحظ أنّ سيبويه يجعل الجملة النواة أو الأساس —إنْ صحّ هذا التعبير– هي الجملة الـــمُـــصدَّرة بحرف الاستفهام أو لام الابتداء، فهذا هو المعنى الرئيس الذي عبّر عنه المتكلّم:

أزيدٌ ثَـــمَّ أم عمرٌو.

لعبدُ الله خيرٌ منك.

فالجملة الأولى مبنيّة على معنى الاستفهام، والثانية مبنيّة على معنى التوكيد؛ بتصدّر همزة الاستفهام ولام الابتداء في الجملتين. وهذا ما صرَّحَ به "السيرافيّ" إذ قال: «يعني أنّ الأصل: لعبدُ الله خيرٌ منك، غير أنّك لو تكلّمت بهذا جاز أن يكون على سبيل التظنّي منك، أو خبّرَك به مخبرٌ؛ فأردتَ أن تنفي ذلك، ولا تحيل على علم غيرك».[2] فنلاحظ إذن أن سبق

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢٣٠/٤.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢٢٩/٤.

هذه الحروف التي يمتنع إعمال ما قبلها فيما بعدها يجب أن يكون بأفعال مخصوصة؛ لتكون مؤدّية غرضًا دلاليًّا يتّسق مع وظيفتها وعلاقتها مع الجملة التي تليها، فقد قال "السيرافيّ": «واعلم أنّ هذه الأفعال التي يقع الاستفهام بعدها إنّما هي (أفعال القلوب) من عِلْمٍ، وظنٍّ، وفِكْرٍ، وخاطرٍ. ولا يجوز أن يقع في موقع ذلك فعل مؤثّر، فلا يجوز: ضربت أيهم في الدار، ولا ضربت أزيد في الدار أم عمرو».(١)

وقال "الأستراباذي" مُدقِّقًا المعنى الذي يكون باجتماع العلم مع الاستفهام ومُبدِّدًا الغموض الذي قد يُفهم باجتماعهما: «وليست أداة الاستفهام التي تلي باب (علم) في نحو: علم زيدٌ أيُّهم قام، مفيدةً لاستفهام المتكلّم بها؛ للزوم التناقض في نحو: علمت أيّهم قام، وذلك لأنّ (علمت) المقدّم على (أيّهم) مفيدٌ أنّ قائل هذا الكلام عارف بنسبة القيام إلى هذا القائم الـمُـعيَّن؛ لما ذكرنا أنّ العلم واقع على مضمون الجملة، فلو كان (أيّ) لاستفهام المتكلّم لكان دالًّا على أنّه لا يعرف انتساب القيام إليه؛ لأنّ (أيّهم قام)، استفهام عن مشكوك فيه هو انتساب القيام إلى معيّن، ربّما يعرفه الشاكّ بأنّه زيد أو غيره، فيكون المشكوك فيه إذن النسبة، وقد كان المعلوم هو تلك النسبة، وهو تناقض. فنقول: أداة الاستفهام إذن لمجرّد الاستفهام، لا لاستفهام المتكلّم، والمعنى: عرفتُ المشكوك فيه الذي يستفهم عنه، وهو أنّ نسبة القيام إلى أيّ شخص هي، وذلك الشخص في فرضنا: زيد، فالمعنى: عرفتُ قيام زيد، وإنّما لم يصرّح باسم القائم، و لم يقل: علمتُ زيدًا قائمًا،

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢٢٧/٤.

أو: علمتُ قيام زيدٍ؛ لأنّ المتكلّم قد يكون له داع إلى إبهام الشيء على المخاطب مع معرفته بذلك المبهم كما يكون له داع إلى التصريح به».[1]

نلاحظ إذن أن نصوص المحقّقين من النحاة كانت تحلّل التركيب وفق معايير تداوليّة ظاهرة تضع الجملة في سياقها الاستعماليّ لتفسّر من خلال ذلك بنيتها التركيبيّة ونظام العمل فيها. وتكشف النصوص كذلك اكتناز نصوص القدماء بالحديث والاهتمام باعتقاد المتكلم ومواقفه من مضمون الكلام، وذلك حين ركّزوا على أن الجملة النواة هي الجملة المصدَّرة بأحد الحروف الدالة على معنى من معاني الكلام، وأنّ الفعل القلبيّ الذي يسبق هذه الجملة مفصِحٌ عن موقف المتكلّم تجاه مضمون كلامه. ولئن كان هذا الموضع مُعبِّرًا عن مقاصد المتكلّم، أو نقول بعبارة أخرى: حاملًا الدلالات التداوليّة التي يريدها المتكلّم فإنّه موضع يحمل دلالات متعدّدة، وهذا أمر لابدّ من وعيه؛ حتى لا نقع في وهم المماثلة بين متغايرات في الدلالات والوظائف، فصدارة الجمل توسم بالحروف المعبّرة عن معاني الكلام من: توكيد، واستفهام، ونفي، ونحوها. وتوسم كذلك بأفعال معبّرة عن المعاني الجهيّة المفصحة عن موقف المتكلّم من المضمون القضويّ المبنيّ على أحد معاني الكلام. وإذا أدركنا هذه الدلالات التي تحملها صدارة الجمل ظهر لنا واستقام اجتماع أدوات متعدّدة قد تبدو في ظاهر الأمر متنافرة، واتّسق في تصوّرنا أقوال القدماء بظاهرة من قبيل (التعليق والإلغاء) ونحوهما، وأنّها وفق تحليل القدماء تسير في منطق يراعي المعنى الذي يتوخّاه المتكلّم وأنّهم كانوا

(١) الأستراباذي، شرح الكافية، ١٦٤/٤.

يعالجون الظاهرة اللغة في سياقاتها الاستعماليّة التي تربط البنية وتحوّلاتها بالمعاني المتوخّاة، وكون البنية النحويّة نفسها تختزل في داخلها حمولاتها الدلاليّة المتعدّدة بما فيها الموقف الذي يتزّل المتكلّم نفسه فيه بانتقاء المنظور أو الكيفيّة التي يقدّم من خلاله محتواه القضويّ.

خاتمة

نختم الدراسة بإجمال أهمِّ النتائج التي وصلت إليها، ويمكن أن نعرضها في النقاط الآتية:

أولًا: القول بقصور الدراسة النحوية عن الاهتمام بالمعاني ومجانبتها مقاصد المتكلمين نظير انغماسها في فكرة العامل النحويّ قول قديم تبنّاه ابن مضاء، ثم تجدّد مع عصر النهضة في الثقافة العربيّة وأعيد إحياؤه تحت تأثير سيادة نزعة التيسير وتبسيط المعقّد ومحاولات إصلاح النحو وإعادة النظر في منهج النحاة، ثم وجد هذا القول تأييدًا مع الدراسات اللغويّة الحديثة التي امتزجت بالدرس اللسانيّ في حقبته الوصفيّة. وقد كانت هذه النقود مبنيّة على مفهوم ضيِّق للعمل النحويّ حين حصروه في كونه نظامًا مصنوعًا لتفسير الحركة الإعرابيّة، وأصبحت فكرة العمل النحويّ والإعراب —وفق هذا المنظور الضيّق– قاصرة عن استيعاب موضوع علم النحو الذي يفترض أن يتوخّى معاني التراكيب ومقاصد المتكلّمين.

ثانيًا: تؤكّد الدراسة ضرورة التمييز بين مراحل النحو العربيّ، وأهمّيّة الحذر من الانزلاق في تعميم الأحكام انطلاقًا من نصوص منتمية إلى ظروف تأليف محدّدة ثم جعلها حكمًا عامًّا على النحو العربيّ.

ثالثًا: تفسير ظاهرة إعمال أفعال القلوب وإلغاؤها وتعليقها بدت في النحو العربيّ وفق تصوّرين؛ تصوّرٍ متأخّر تاريخيًّا قد غابت فيه الملامح

التواصليّة وسادت الصورة النظريّة في تفسير تلك الظواهر، وتصوّرٍ آخر متقدّم تاريخيًّا بدت فيه ملامح الإعمال والإلغاء والتعليق مُعبِّرةً عن مقاصد المتكلّم والمعاني التي يتوخّاها؛ فلابدَّ من وعي وجود تصوّرات متعدّدة لنظام العامل في التأليف النحويّ؛ فإذا أردنا أن نحكم على هذا النظام فيجب أن يكون حكمنا آخِذًا بهذه الحقيقة ومنطلقًا منها. ولذلك لا يمكن أن يكون غياب البنية التواصلية في أحد نصوص النحاة دليلًا على غيابها عن نظريّة العامل في التراث النحويّ، ولا يحقُّ لنا المجازفة بهذا الحكم دون مراجعة فاحصة لنصوص النحاة وأقوالهم في مختلف مراحلها.

رابعًا: صنّف النحاة أفعال القلوب تصنيفًا مقاربًا للنواسخ النحويّة الحرفيّة ومفارقًا ومختلفًا عن الأفعال الحقيقيّة؛ لأنّها أفعال تدخل على جمل تامّة دون أن تكون حاملة للدلالة الحدثيّة، أي تكون تلك الأفعال خارج البنية القضويّة في الجملة، وإنما تسم موضع الصدارة الذي يُملأ بالحروف والأفعال التي تحيل إلى مقاصد المتكلّم؛ لتفيد الجملة معاني لم تكن فيها، فيستعمل المتكلّم أفعال القلوب ليعبِّر بها عن موقفه من مضمون الإسناد الأصليّ في الجملة من علم أو ظنٍّ ونحوهما.

خامسًا: يؤكّد النحاة في تحليلهم لأفعال القلوب أنّ الجملة تحيل في مدلولها إلى عالمين: عالم الاعتقاد، وعالم الواقع. فالفعل القلبيّ مع فاعله يحيل إلى عالم الاعتقاد المستكن في داخل المتكلم، ويحيلنا ذلك إلى المعاني الجهية التي تعيِّن موقف المتكلّم من مضمون كلامه. ويؤكّد ذلك أنّ اعتقاد المتكلّم مُخزَّن في البنية النحويّة، وأنّ القول بإعمال أفعال القلوب وإلغائها وتعليقها

مظهر من مظاهر اهتمام النحاة بهذه المقولة انطلاقًا من كون المتكلّم هو المنشئ لهذه الأبنية والمتحكّم فيها وفق أنظمة العربيّة المستقرّة في وجدان المتكلّمين.

سادسًا: ارتبطت حالة الإعمال والإلغاء بالمدلول الذي يريد أن يلتزم به المتكلّم تجاه مضمون الجملة وموقفه منها؛ لأنّ التصدّر مستوجبٌ للإعمال، وهو ذو صلة وثيقة بثبوت ذلك المعنى الذي تحمله الكلمة المتصدّرة في مضمون الجملة وبنائه عليه. وإنّما اختصّت أفعال القلوب دون غيرها من الأفعال بحالة الإلغاء والتعليق نظرًا إلى كونها خالية من دلالة الحدث الذي تتضمّنه الأفعال الحقيقيّة، ولذلك عبّر بعض النحاة عن ذلك بضعف أفعال القلوب في العمل.

سابعًا: فسّر النحاة التحوّل الإعرابيّ من حالة الإعمال إلى الإلغاء تفسيرًا يجعل البنية النحويّة وما تختزنه في نظامها العامليّ مُفصحةً عن مقاصد المتكلّم وحالته في تلوين المعاني التي يقصدها ويريد إيصالها، فبين جملة الإعمال التي يتقدّم الفعل فيها وجملة الإلغاء التي يتوسّط فيها الفعل فرقٌ في المعنى الذي يقصده المتكلم، ويتّضح ذلك بجعل جملة الإلغاء جملة مستقلة قد عمل بعضها في بعض قبل دخول الفعل القلبيّ؛ لأنّها مبنية على اليقين، فعمل فيها الابتداء وارتفع المبتدأ والخبر. ثم أُضعف هذا اليقين بالجملة المعترضة التي بُنيت على الشكّ، وتكمن وظيفة هذه الجملة في مثل هذه الشواهد بإضعاف المعنى الذي تحمله الجملة الرئيسة.

ثامنًا: افترض النحاة في ظاهرة تعليق أفعال القلوب فصلًا بين ما قبل أداة الاستفهام وما بعدها، وهو فصلٌ يعيد الأقوال إلى سياقاتها التواصليّة؛ لأنّ القول أصبح مكونًا من جملتين؛ الأولى تحمل المعنى الرئيس الذي أراد المتكّلم أن يوصله، ثم أراد المتكلم أن يلوّن هذا المعنى ليكون ملبّيًا لمقصده التواصليّ فأدخل الفعل القلبي قبله؛ ليحقّق هذا التحوّل الإعرابيّ للمتكلّم انتقاء المنظور أو الكيفيّة التي يقدّم من خلاله محتواه القضويّ.

المصادر والمراجع

الأزهري، خالد (٢٠٠٦)

التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط٢، بيروت.

الأستراباذي، رضيّ الدين (١٩٧٨)

شرح الرضيّ على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ط١، ليبيا.

حسان، تمام

- اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط٦، القاهرة، ٢٠٠٩م.

الدخيّل، معاذ (٢٠١٤)

مترلة معاني الكلام في النظرية النحوية العربية: مقاربة تداولية، نادي القصيم الأدبي ودار محمد علي الحامي، ط١.

السبع، هاجر

أفعال القلوب بين التركيب والدلالة، رسالة ماجستير أنجزت في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة سوسة، إشراف: عز الدين المجدوب، السنة الجامعية ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

سيبويه، عمرو بن عثمان

كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، ط١، بيروت.

السيرافيّ، أبو سعيد (٢٠٠٨)

شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبد التواب وآخرون، دار الكتب والوثائق القوميّة، ط٢، القاهرة.

السيد، عبد الحميد (٢٠٠٤)
دراسات في اللسانيات العربية: بنية الجملة العربية – التراكيب النحوية والتداولية – علم النحو وعلم المعاني، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان، ط١.
الشيباني، لطفي (٢٠١٩)
جهات الاعتقاد في الدرس النحوي: المقتضب للمبرّد نموذجًا، سياقات اللغة والدراسات البينيّة، مج٤، ع١، ٢٠١٩م، ص٤٤٤-٤٦٢.
ضيف، شوقي (١٩٨٢)
تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، ط٦.
عاشور، المنصف (٢٠٠٤)
ظاهرة الاسم في التفكير النحوي: بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان، منشورات كلية الآداب بمنوبة، ط٢، تونس.
القرطبي، ابن مضاء
الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، ط٣.
المبرّد، محمد بن يزيد
المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب.
المتوكّل، أحمد (١٩٨٨)
الجملة المركبة افي اللغة العربية، منشورات عكاظ، ط١.
المرشد، أفراح (٢٠١٥)
الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه، كرسي الدكتور عبد العزيز المانع، ط١، الرياض.
مصطفى، إبراهيم (١٩٩٢)

إحياء النحو، ط٢، القاهرة.

ابن يعيش، موفّق الدين يعيش بن عليّ (٢٠١٤)

شرح المفصّل، تحقيق: عبد اللطيف الخطيب، دار العروبة للنشر، ط١، الكويت.

References:

al-Azharī, Khālid (2006)

al-Taṣrīḥ bmḍmwn al-Tawḍīḥ fī al-naḥw, taḥqīq Muḥammad Bāsil ʻUyūn al-Sūd, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, ṭ2, Bayrūt.

Al'strābādhy, rḍī al-Dīn (1978)

Sharḥ alrḍī ʻalá al-Kāfiyah, taṣḥīḥ wa-taʻlīq Yūsuf Ḥasan ʻUmar, Jāmiʻat Qāryūnis, Ṭ1, Lībiyā.

Ḥassān, Tammām

- ijtihādāt lughawīyah, ʻĀlam al-Kutub, al-Qāhirah, Ṭ1, 2007.
- al-lughah al-ʻArabīyah maʻnāhā wmbnāhā, ʻĀlam al-Kutub, ṭ6, al-Qāhirah, 2009.

Aldkhyyl, Muʻādh (2014)

Manzilat maʻānī al-kalām fī al-naẓarīyah al-naḥwīyah al-ʻArabīyah : muqārabah tadāwulīyah, Nādī al-Qaṣīm al-Adabī wa-Dār Muḥammad ʻAlī al-Ḥāmī, Ṭ1.

al-Sabʻ, Hājar

Afʻāl al-qulūb bayna al-tarkīb wa-al-dalālah, Risālat mājistīr anjzt fī Kullīyat al-Ādāb wa-al-ʻUlūm al-Insānīyah bi-Jāmiʻat Sūsah, ishrāf : ʻIzz al-Dīn al-Majdūb, al-Sunnah al-Jāmiʻīyah 2006-2007.

Sībawayh, ʻAmr ibn ʻUthmān

Kitāb Sībawayh, taḥqīq ʻAbd al-Salām Hārūn, Dār al-Jīl, Ṭ1, Bayrūt.

Alsyrāfī, Abū Saʻīd (2008)

Sharḥ Kitāb Sībawayh, taḥqīq Ramaḍān ʻAbd al-Tawwāb wa-aṣḥābuhu, Dār al-Kutub wa-al-Wathā'iq alqwmyyh, ṭ2, al-Qāhirah.

al-Sayyid, ʻAbd al-Ḥamīd (2004)

Dirāsāt fī al-lisānīyāt al-ʻArabīyah : Binyat al-jumlah al-ʻArabīyah – al-tarākīb al-naḥwīyah wa-al-tadāwulīyah – ʻilm al-naḥw wa-ʻilm al-maʻānī, Dār al-Ḥāmid lil-Nashr wa-al-Tawzīʻ, ʻAmmān, Ṭ1.

al-Shaybānī, Luṭfī (2019)

Jihāt al-iʻtiqād fī al-dars al-Naḥwī : al-Muqtaḍab llmbrrd namūdhajan, siyāqāt al-lughah wa-al-Dirāsāt albynyyh, mj4, ʻ1, 2019m, ṣ444-462.

Ḍayf, Shawqī (1982)

Tajdīd al-naḥw, Dār al-Maʻārif, al-Qāhirah, ṭ6.

ʻĀshūr, al-Munṣif (2004)

Ẓāhirat al-ism fī al-tafkīr al-Naḥwī : baḥth fī maqūlat al-ismīyah bayna al-tamām wa-al-nuqṣān, Manshūrāt Kullīyat al-Ādāb bi-Manūbah, ṭ2, Tūnis.

al-Qurṭubī, Ibn Maḍā'

al-Radd ʻalá al-nuḥāh, taḥqīq Shawqī Ḍayf, Dār al-Maʻārif, ṭ3.

Almbrrd, Muḥammad ibn Yazīd

al-Muqtaḍab, taḥqīq Muḥammad ʻAbd al-Khāliq ʻUḍaymah, ʻĀlam al-Kutub.

Almtwkkl, Aḥmad (1988)

al-Jumlah al-murakkabah afy al-lughah al-ʻArabīyah, Manshūrāt ʻUkāẓ, Ṭ1.

al-Murshid, Afrāḥ (2015)

al-Wājib wa-ghayr al-wājib fī Kitāb Sībawayh, Kursī al-Duktūr ʻAbd al-ʻAzīz al-Māniʻ, Ṭ1, al-Riyāḍ.

Muṣṭafá, Ibrāhīm (1992)

Iḥyā' al-naḥw, ṭ2, al-Qāhirah.

Ibn Yaʻīsh, mwffq al-Dīn Yaʻīsh ibn ʻlī (2014)

Sharḥ almfṣṣl, taḥqīq ʻAbd al-Laṭīf al-Khaṭīb, Dār al-ʻUrūbah lil-Nashr, Ṭ1, al-Kuwayt..